Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9)Issue (2)February(2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

العلاقات الموريتانية الصينيه ١٩٦٥-١٩٧٥

م.د مروه زهير علي النحاس
جامعه الحمدانيه/كليه التربيه للعلوم الانسانيه/قسم التاريخ

المستخلص:

يسلط البحث الضوء على طبيعة العلاقات الموريتانية – الصينية خلال الفترة (١٩٦٥ –١٩٧٥) ، من خلال تتبع الخلفيات التاريخية التي أحاطت باستقلال موريتانيا ورغبتها في تثبيت وجودها الدولي، مقابل سعي الصين الشعبية إلى كسر عزلتها والبحث لها عن نفوذ في إفريقيا والعالم العربي، يبين البحث أن إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦٥ كانت خطوة استراتيجية لكلا الطرفين، إذ مثلت لموريتانيا وسيلة لتنويع شركائها الخارجيين وتأكيد استقلالها السياسي، بينما اعتبرتها الصين مكسباً دبلوماسياً يدعم حضورها في المحافل الدولية، خاصة بعد اصرارها لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة. كما يوضح البحث أبعاد التعاون الاقتصادي والثقافي الذي ظل محدوداً بحكم ضعف الإمكانات، وحدود العلاقة في ظل تأثير الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي وحركة عدم الانحياز، توصل البحث إلى أن هذه العلاقة، رغم محدوديتها العملية، كانت ذات قيمة سياسية ورمزية عززت من مكانة الطرفين في تلك المرحلة.**الكلمات المفتاحية:** موريتانيا، الصين، الحرب الباردة، عدم الانحياز، التعاون الثقافي.

Abstract

This research examines the nature of Mauritania–China relations during the period 1965–1975, by tracing the historical backgrounds and contexts surrounding Mauritania's independence and its quest for international recognition, alongside China's efforts to break its isolation and expand in Africa and the Arab world. The study shows that establishing diplomatic ties in 1965 was a strategic step for both sides: for Mauritania, it provided a way to diversify external partners and affirm political independence, while for China, it represented a diplomatic gain that strengthened its international standing, particularly in its struggle to regain its UN seat. The research also discusses the economic and cultural cooperation, which remained limited due to scarce resources, and the boundaries of the relationship under the influence of the Cold War, the Arab–Israeli conflict, and the Non-Aligned Movement. It concludes that despite its practical limitations, the relationship carried significant political and symbolic value that enhanced both parties' positions during that era.

Keywords: Mauritania, China, Cold War, Non-Aligned, Cultural Cooperation

مقدمة البحث:

تُعد العلاقات الدولية نتاجاً للتفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، وتمثل في جوهرها انعكاسا مباشرا للتحولات التي يشهدها النظام الدولي عبر الزمن وفي هذا الجانب، برزت العلاقات الموريتانية – الصينية في الفترة(١٩٦٥–١٩٧٥) كإحدى التجارب الدبلوماسية البارزة في تاريخ العالم العربي والإفريقي خلال حقبة الحرب الباردة فقد سعت الصين الشعبية بعد انتصار الثورة الماوية عام ١٩٤٩ إلى مدّ نفوذها في إفريقيا والعالم العربي، في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى كسر العزلة الدولية التي فرضتها القوى الغربية والاتحاد السوفيتي بينما كانت موريتانيا، الدولة الفتية التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠، تبحث عن شركاء دوليين يعززون استقلالها السياسي، ويدعمون جهودها التنموية، ويكسرون الاحتكار الفرنسي لعلاقاتها الخارجية. ومنذ منتصف الستينيات، اتجهت موريتانيا إلى تنويع تحالفاتها الخارجية، فوجدت في الصين الشعبية شريكاً مناسباً ينسجم مع روح الاستقلالية والحياد الإيجابي الذي اتسمت به السياسة الموريتانية في المقابل، رأت بكين في نواكشوط نقطة ارتكاز جديدة لتعزيز حضورها في المغرب العربي وإفريقيا الغربية، والتقارب مع العالم العربي، خاصة في ظل التوترات الدولية وصعود حركات التحرر الوطني.تهدف هذه الدراسة إلى تناول الخلفيات السياسية والفكرية التي حكمت العلاقات الموريتانية – الصينية، وتحليل أبرز محطاتها، وبيان أهداف الطرفين من هذا التقارب، إضافة إلى بيان التحديات والحدود التي واجهت هذه العلاقة خلال الفترة الممتدة (١٩٦٥ – ١٩٧٥).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولة فهم طبيعة العلاقات الموريتانية – الصينية خلال عقد حافل بالأحداث (١٩٦٥–١٩٧٥)، وتحديد ما إذا كانت تلك العلاقات مجرد خطوة دبلوماسية شكلية أم أنها مثّلت تحولاً إستراتيجياً في سياسة البلدين. وينبثق من هذه المشكلة سؤال البحث: ما هي الدوافع التي دفعت موريتانيا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية عام ١٩٦٥؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في عدة جوانب:

- من ناحية علمية إذ يساهم في سدّ فراغ في الدراسات العربية حول العلاقات الموريتانية – الصينية، التي غالباً ما ظلت في ظلّ العلاقات الصينية – العربية الكبرى مثل مع مصر أو الجزائر.
- من ناحية سياسية حيث تُمكّن من فهم آليات الدبلوماسية الموريتانية الناشئة بعد الاستقلال، وكيف استطاعت أن توظف التوازنات الدولية لصالحها.
- من ناحية تاريخية لأنها تسلط الضوء على مرحلة مفصلية من تاريخ العلاقات الدولية، حيث تداخلت أبعاد الحرب الباردة مع حركات التحرر الوطني في إفريقيا والعالم العربي.
- من ناحية واقعية لما تحمله من دروس يمكن الاستفادة منها في تعزيز العلاقات الصينية – الموريتانية المعاصرة، التي تشهد منذ العقدين الأخيرين تطوراً لافتاً.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

١. تحليل خلفيات القرار الموريتاني بفتح سفارة في بكين عام ١٩٦٥.

٢. إبراز أبعاد السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا والعالم العربي خلال حقبة ماو تسي تونغ

٣. دراسة أشكال التعاون السياسي والاقتصادي بين نواكشوط وبكين.

٤. استكشاف تأثير السياق الدولي، خاصة الحرب الباردة وصعود عدم الانحياز، على هذه العلاقة.

٥. تقييم حدود العلاقة وتفسير أسباب نجاحها أو تعثرها في بعض المراحل.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي – التحليلي، القائم على تتبع الأحداث وتحليلها في سياقها الزمني والسياسي وقد تم الاستناد إلى مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية.

المبحث الأول: الخلفيات والسياقات.

إن دراسة العلاقات الدولية لأي دولة حديثة الاستقلال لا يمكن أن تتم بمعزل عن سياق نشأة الدولة نفسها والظروف التي صاحبت ولادتها السياسية . فالدولة الموريتانية التي ولدت من رحم الاستعمار الفرنسي عام١٩٦٠، وجدت نفسها منذ اللحظة الأولى أمام تحديات جسيمة ترتبط بمسألة تثبيت استقلالها السياسي وضمان الاعتراف الدولي بوجودها ككيان مستقل في محيط إقليمي معقد. لقد شكل استقلال موريتانيا مرحلة فارقة في التاريخ السياسي لشمال إفريقيا وغربها، حيث كانت المنطقة تعيش تحولات جذرية ارتبطت بصعود الحركات التحررية من جهة، وبالاستقطاب الدولي الذي فرضته الحرب الباردة من جهة ثانية.كان على القيادة الموريتانية الفتية، وعلى رأسها الرئيس (المختار ولد داداه١٩٦٠–١٩٧٩) أن ترسم ملامح سياسة خارجية متوازنة تضمن لموريتانيا تثبيت سيادتها الوطنية، وتفتح أمامها آفاق التعاون الدولي، دون أن تقع أسيرة لهيمنة القوى الاستعمارية السابقة، خاصة فرنسا التي سعت للحفاظ على نفوذها في مستعمراتها السابقة، لقد كان استقلال موريتانيا متأخراً نسبياً مقارنة بجيرانها في المغرب العربي، الأمر الذي جعلها في موقف هش سياسياً، ومعرضة للضغط من القوى الإقليمية مثل المغرب الذي لم يكن قد اعترف بها في بداية الأمر، والجزائر التي كانت آنذاك منشغلة بحرب التحرير ضد فرنسا.هذا السياق الدولي والإقليمي فرض على نواكشوط أن تبحث عن سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، مع محاولة تنويع الشركاء الدوليين وتجنب الارتهان لأي قوة عظمى. وقد تجلت هذه السياسة بشكل واضح في علاقات موريتانيا المبكرة بالصين الشعبية منذ عام ١٩٦٥، غير أن تلك العلاقة لم تكن وليدة لحظتها بل جاءت نتيجة مسار دبلوماسي بدأ مع السنوات الأولى للاستقلال، حين حاولت موريتانيا أن تضع أسس تعاملها مع النظام الدولي والإقليمي.لقد كان التحدي الأكبر أمام الدولة الناشئة هو إيجاد موطئ قدم لها داخل المنظومة الدولية، في وقت كانت بعض القوى المجاورة تشكك في أهليتها للوجود كدولة. من هنا برزت أهمية دراسة تلك المرحلة التأسيسية (١٩٦٠–١٩٦٥)، لأنها تمثل المدخل لفهم خيارات موريتانيا الخارجية لاحقاً، سواء مع الصين أو مع غيرها من القوى الكبرى.[١]

موريتانيا بعد الاستقلال وسياستها الخارجية ١٩٦٠–١٩٦٥أعلن عن استقلال موريتانيا في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠، لم يكن المجتمع الدولي في حينها موحداً في موقفه من هذا الحدث. فقد سارعت فرنسا إلى دعم استقلال مستعمراتها السابقة، حيث رأت في ذلك وسيلة لإعادة نفوذها في شكل جديد عبر الروابط الاقتصادية والثقافية والعسكرية. غير أن دولاً أخرى، وعلى رأسها المغرب، رفضت الاعتراف بالدولة الوليدة، بدعوى أن الأراضي الموريتانية جزء من "الوحدة الترابية المغربية". هذا الموقف المغربي وضع القيادة الموريتانية أمام تحدٍ خطير يتعلق بالشرعية الدولية، إذ لم يكن كافياً أن تنال موريتانيا استقلالها من فرنسا، بل كان عليها أن تكسب اعتراف جيرانها والمجتمع الدولي*2*.لقد بذلت نواكشوط جهوداً دبلوماسية مضنية في سنواتها الأولى للحصول على عضوية الأمم المتحدة، وهو ما تحقق في أكتوبر ١٩٦١، بعد أن تراجعت بعض الاعتراضات العربية والإفريقية. غير أن هذا الاعتراف الدولي لم يكن ليعني نهاية التحديات، فقد ظل الموقف المغربي يثقل على علاقات موريتانيا الإقليمية، وأدى في أحيان كثيرة إلى توتر العلاقات بين البلدين، بل وأثر على دور موريتانيا داخل مشروع الوحدة المغاربية الوليد آنذاك.إن مسألة الشرعية الدولية لم تكن مجرد قضية رمزية، بل شكلت أحد المحددات الجوهرية لسياسة موريتانيا الخارجية في سنواتها الأولى. فقد كان على نواكشوط أن توازن بين سعيها لتثبيت اعتراف المجتمع الدولي بها، وحاجتها لبناء علاقات متوازنة مع جيرانها الذين ينظر بعضهم بعين الريبة إلى وجودها كدولة مستقلة.[٣]**السياسة الخارجية لموريتانيا في ظل هيمنة فرنسا**لم تستطع موريتانيا، وهي الدولة الناشئة ذات الاقتصاد الضعيف والبنية التحتية المحدودة، أن تنفصل كلياً عن فرنسا بعد الاستقلال. فقد ظلت فرنسا الشريك الأول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ووقعت موريتانيا مع فرنسا اتفاقيات تعاون شملت مختلف المجالات، بما فيها الدفاع، حيث احتفظت فرنسا بوجود عسكري محدود، وبسطت نفوذها على الاقتصاد الموريتاني من خلال العملة (الفرنك الأفريقي) والاستثمارات في قطاعي الصيد والمناجم.هذا الارتباط العميق بفرنسا جعل من السياسة الخارجية الموريتانية في سنواتها الأولى امتداداً جزئياً للسياسة الفرنسية في إفريقيا. فقد وقفت موريتانيا إلى جانب فرنسا في بعض الملفات الدولية أبرزها (قضية الجزائر)، وحافظت على خط دبلوماسي معتدل تجاه الغرب. غير أن هذا لم يمنعها من محاولة فتح تواصل مع المعسكر الشرقي، ومع الدول العربية والإفريقية الناشئة، في إطار سياسة تقوم على التوازن وتجنب الانحياز*4*.لقد أدركت القيادة الموريتانية مبكراً أن الارتهان الكامل لفرنسا قد يهدد استقلالها السياسي، لذلك سعت إلى تنويع علاقاتها الخارجية تدريجياً، وهو ما ظهر في انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣، وفتحها الباب أمام علاقات دبلوماسية جديدة، مثل الاعتراف بالصين الشعبية في ١٩٦٥.[٥] أحد أبرز التحديات التي واجهت موريتانيا بعد الاستقلال هو تحديد هويتها السياسية بين الانتماء العربي من جهة، والإفريقي من جهة أخرى. فالبلد يقع جغرافياً في نقطة التقاء بين شمال إفريقيا والعالم الإفريقي جنوب الصحراء، ويضم في تركيبته السكانية مزيجاً من العرب والزنوج الأفارقة. هذه الازدواجية جعلت من السياسة الخارجية الموريتانية مرآة لصراع الهوية الداخلي، حيث كان على الدولة أن تحدد موقعها داخل المنظومة الإقليمية.لقد سعت موريتانيا إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣، غير أن هذا الانضمام تأخر كثيراً بسبب اعتراض المغرب وبعض الدول العربية في البداية. وفي المقابل، وجدت نواكشوط في منظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها عام ١٩٦٣ فضاءً طبيعياً لانخراطها الإقليمي، حيث لم تواجه نفس العوائق التي اعترضتها في الفضاء العربي*6*.إن هذه الازدواجية العربية – الإفريقية ظلت تؤطر توجهات السياسة الخارجية الموريتانية في سنواتها الأولى، إذ حاولت أن تستفيد من انتمائها المزدوج لبناء جسور تعاون مع المشرق العربي من جهة، ومع إفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، دون أن تخسر دعم أي من الطرفين.[٧]سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحيازوجدت موريتانيا نفسها مضطرة في سياق الحرب الباردة، لتبني سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، فكونها دولة صغيرة بموارد محدودة لم يمنحها القدرة على الاصطفاف إلى جانب أحد المعسكرين الكبيرين. لذلك فضلت القيادة الموريتانية، بقيادة الرئيس (المختار ولد داداه)ا أن تنهج خطاً دبلوماسياً يقوم على الاستقلالية وتجنب الدخول في لعبة الاستقطاب الدولي*8*.لقد كان لهذا الخيار أثر مباشر على علاقات موريتانيا الخارجية، إذ فتحت نواكشوط أبوابها أمام التعاون مع دول مختلفة الاتجاهات، من الغرب الرأسمالي إلى الشرق الاشتراكي، ومن العالم العربي إلى إفريقيا. غير أن هذا الحياد لم يكن دائماً سهلاً، فقد واجه ضغوطاً من القوى الكبرى، كما تعرض لتحدي حقيقي عند اندلاع الأزمات الإقليمية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي أو الحرب الجزائرية الفرنسية.ومع ذلك، فقد ساعدت سياسة عدم الانحياز موريتانيا في كسب الاعتراف الدولي، وفي بناء شبكة من العلاقات المتوازنة، مما مكنها لاحقاً من الانفتاح على الصين الشعبية، التي كانت تبحث بدورها عن شركاء في إفريقيا والعالم العربي.[٩]الصين الشعبية وسياساتها تجاه إفريقيا والعالم العربي.لقد شكلت السياسة الخارجية الصينية منذ إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩ منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية، حيث سعت بكين الماوية إلى التحرر من العزلة التي فرضها عليها الغرب، والبحث عن فضاءات بديلة تتيح لها بناء شبكة من الحلفاء والداعمين لمشروعها السياسي والفكري. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تحتل إفريقيا والعالم العربي موقعاً مركزياً في هذه الرؤية الإستراتيجية، إذ رأت فيهما الصين مجالاً خصباً لتأكيد حضورها الدولي، وفرصة لتوظيف خطابها الثوري المناهض للاستعمار في كسب قلوب وعقول الشعوب

التي كانت لا تزال تخوض معارك الاستقلال. وفي هذا الجانب ، تداخل البعد الفكري مع البعد العملي (، حيث حرصت الصين على تقديم نفسها كقوة داعمة لحركات التحرر في العالم الثالث وفي الوقت نفسه سعت الى مواجهة الهيمنة المزدوجة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[10].لقد استندت السياسة الصينية تجاه إفريقيا والعالم العربي في تلك الحقبة على عدد من المبادئ الكبرى التي أرسى معالمها **(ماو تسي تونغ)** ورفاقه، ومن أبرزها مبدأ التضامن مع الشعوب المضطهدة، ورفض كل أشكال الاستعمار والإمبريالية، والدعوة إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وكان لهذه المبادئ وقع خاص لدى الدول العربية والإفريقية التي خرجت لتوها من نير الاستعمار، إذ رأت في بكين شريكاً مختلفاً عن القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية، وشريكاً لا يملك تاريخاً استعمارياً في المنطقة، بل على العكس يقدم نفسه كحليف في معركة التحرر الوطني.[١١]لقد شكل مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ مرحلة حاسمة في صياغة توجهات الصين الخارجية تجاه إفريقيا والعالم العربي. ففي ذلك المؤتمر الذي انعقد في إندونيسيا وجمع بين دول آسيا وإفريقيا، تمكنت الصين من تقديم نفسها كقائد رمزي لحركات التحرر في العالم الثالث، وأعلنت التزامها بمساندة تلك الشعوب في كفاحها من أجل الاستقلال والتنمية. وكان حضور رئيس الوزراء الصيني **(شو إن لاي)** في باندونغ حدثاً بالغ الأهمية، إذ أتاح للصين أن تكسب تعاطف العديد من الدول العربية والإفريقية، وأن تضع الأساس لما سيعرف لاحقاً بسياسة "التوجه جنوباً"، أي الانفتاح على الجنوب العالمي باعتباره حليفاً إستراتيجياً.[١٢]لقد اتسمت السياسة الصينية في تلك الحقبة بمزيج من الخطاب الثوري والممارسات العملية. فمن الناحية الخطابية، كانت الصين ترفع شعار الوقوف إلى جانب "الشعوب المكافحة" في فلسطين، والجزائر، والكونغو، وفيتنام، وغيرها. وكانت تصريحات قادتها تحمل نبرة قوية ضد الإمبريالية الأمريكية وضد "التحريفية السوفيتية"، في إشارة إلى اتهام الاتحاد السوفيتي بالتخلي عن النهج الثوري لصالح سياسة التعايش السلمي. أما من الناحية العملية، فقد شرعت الصين في تقديم مساعدات ملموسة لدول إفريقيا والعالم العربي، سواء في شكل بعثات طبية، أو منح دراسية، أو قروض ميسرة، أو مشاريع بنية تحتية رمزية مثل خط السكة الحديد بين تنزانيا وزامبيا المعروف بـ"تانزام."[١٣]لقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي فتحت ذراعيها للصين، حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية مبكرة بعد استقلالها عام ١٩٦٢، ووجدت في بكين داعماً ثورياً لقضيتها ضد الاستعمار الفرنسي. أما مصر، فقد لعبت دوراً محورياً في إدخال الصين إلى الساحة العربية، إذ اعترف الرئيس (جمال عبد الناصر١٩٥٦–١٩٧٠) بالصين الشعبية عام ١٩٥٦، وأقام معها تعاوناً متعدد الأوجه. هذا الاعتراف المصري كان بمثابة البوابة التي عبرت منها الصين إلى بقية العالم العربي، لأنه كسر الحصار الدبلوماسي الغربي على بكين، ومنحها الشرعية في المحيط العربي والإفريقي.[١٤]وجدت الصين في الصراعات الداخلية والانتفاضات الشعبية مجالاً خصباً للتدخل غير المباشر عبر الدعم السياسي والرمزي. ففي الكونغو على سبيل المثال، دعمت بكين التيار المناهض للنفوذ الغربي، واعتبرت أن معركة الكونغو١٩٦٠ –١٩٦٥ ليست سوى امتداد لمعركة التحرر العالمي. وفي غينيا وتنزانيا وزامبيا، أقامت الصين مشاريع اقتصادية وتنموية أرادت بها أن تقدم نفسها كبديل حقيقي عن المساعدات الغربية المشروطة. وكان الهدف من كل ذلك هو بناء شبكة من الأصدقاء والحلفاء في القارة الافريقيه، تعزز موقع الصين في مواجهة العزلة الدولية، وتمنحها أصواتاً داعمة في المحافل الأممية، خصوصاً معركتها الطويلة من أجل استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة الذي كانت تحتله تايوان حتى عام ١٩٧١.[١٥]أما في فلسطين، فقد وجدت الصين فرصة سانحة لتأكيد خطابها الثوري من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية، إذ وفرت لها الدعم السياسي والاعتراف الدبلوماسي، كما سمحت لبعض كوادرها بزيارة الصين والتدرب فيها. وقد أرادت بكين من خلال هذه الخطوة أن تؤكد التزامها بقضية العرب المركزية، وأن تميز نفسها عن الاتحاد السوفيتي الذي كان دعمه للفلسطينيين أقل وضوحاً. بهذا المعنى، كانت القضية الفلسطينية منصة مثالية لبكين لتأكيد هويتها كقوة مناهضة للاستعمار تقف إلى جانب "الشعوب المقهورة."[١٦]ومن الناحية الإيديولوجية، كان الخطاب الصيني يركز على التضامن بين "الشعوب الثلاثة" كما سماها ماو: شعوب (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، معتبراً أن هذه الشعوب تمثل القوة الكبرى التي يمكنها أن تهزم الإمبريالية إذا ما توحدت. وقد انعكس هذا المنظور على السياسات العملية للصين في إفريقيا والعالم العربي، حيث كانت تسعى دوماً إلى تقديم نفسها كجزء من الدول النامية والمتحررة حديثا من الاستعمار ، لمواجهة القوى الكبرى الميهمنه سياسيا واقتصاديا ،وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الصينية بوصفها "دبلوماسية الشعوب" أكثر منها "دبلوماسية الحكومات"، إذ ركزت على كسب تعاطف الرأي العام في البلدان النامية من خلال إرسال الأطباء والمعلمين والمهندسين، أكثر من تركيزها على بناء تحالفات رسمية تقليدية.[١٧]لقد ساهم هذا التوجه في تعزيز صورة الصين كقوة عالمية بديلة، وأسهم في النهاية في نجاحها الكبير المتمثل في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة عام ١٩٧١، بمساندة أصوات عربية وإفريقية. إن هذا الانتصار الدبلوماسي لم يكن ليتحقق لولا الساسة المستمره التي انتهجتها بكين منذ الخمسينيات، والتي ركزت على بناء جسور مع العالم العربي والإفريقي على قاعدة مناهضة الاستعمار والتضامن مع قضايا الشعوب.[١٨]الظروف الدولية واثرها على العلاقات الموريتانيه الصينية (الحرب الباردة – حركة عدم الانحياز – الصراع العربي الإسرائيلي)كان من المستحيل أن تتبلور السياسة الخارجية الموريتانية في ستينيات

القرن العشرين بمعزل عن السياق الدولي الأوسع، فالعالم كان حينها يعيش في ظل الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى معسكرين متواجهين: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون من جهة، والاتحاد السوفيتي ومن ورائه الكتلة الاشتراكية من جهة أخرى وفي هذا الجو المتوتر، ظهرت حركة عدم الانحياز كإطار جديد تسعى من خلاله الدول المستقلة حديثاً إلى تحصين استقلالها والابتعاد عن لعبة الاستقطاب العالمي. وفي قلب هذه الاحداث كان الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أحد أكثر الملفات حساسية، ليس فقط بالنسبة للدول العربية المعنية مباشرة، بل امتد أيضا الى الدول الإفريقية والإسلامية التي وجدت نفسها مضطرة إلى تبني مواقف اكثر انسجاماً مع توجهات شعوبها أو في سبيل حماية مصالحها الإستراتيجية. لقد تأثرت موريتانيا بهذا المناخ الدولي والإقليمي المعقد، إذ حاولت منذ استقلالها أن تجد لنفسها موقعاً في النظام العالمي الجديد دون أن تفقد استقلاليتها، وفي الوقت نفسه دون أن تصطدم بالقوى الكبرى أو تنعزل عن محيطها العربي والإفريقي.(١٩)

أولاً: **الحرب الباردة وتداعياتها على موريتانيا** الحرب الباردة لم تكن مجرد مواجهة عسكرية غير مباشرة بين واشنطن وموسكو، بل كانت منظومة متكاملة من التنافس السياسي والاقتصادي والإيديولوجي، حيث سعى كل معسكر إلى كسب أكبر عدد ممكن من الحلفاء عبر المساعدات الاقتصادية، والدعم العسكري، والدعاية الفكرية. بالنسبة لموريتانيا، التي خرجت من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٠ بموارد محدودة واقتصاد ضعيف ،فإن هذا التنافس فتح أمامها فرصاً جديدة لكنها حملت أيضاً مخاطر حقيقية. فمن ناحية، كانت واشنطن تحاول استقطاب الدول الإفريقية لتمنع تمدد النفوذ السوفيتي، فيما كانت موسكو وبكين تعرضان دعماً غير مشروط ينسجم مع خطاب التحرر الوطني. هذا الوضع خلق أمام نواكشوط معضلة سياسية: هل تستمر في الارتهان لفرنسا وحلفائها الغربيين أم تنفتح على الشرق بحثاً عن بدائل استراتيجية؟[٢٠]لقد حاولت موريتانيا أن تستفيد من هذا التنافس بما يخدم مصلحتها الوطنية خلال فترة استقلالها ، ولذلك تبنّت سياسة خارجية قوامها الحياد الإيجابي، أي رفض الاصطفاف الكامل مع أي من المعسكرين مع الانفتاح المتدرج على الجميع. وكانت تلك السياسة انعكاساً لوعي القيادة الموريتانية، وعلى رأسها الرئيس (المختار ولد داداه)، بأن الدول الصغيرة لا تملك جانب المجازفة بالانحياز الصريح في زمن الاستقطاب. فقد أظهرت تجارب بلدان أخرى مثل غانا وغينيا ومالي أن الانحياز للمعسكر الشرقي قد يجلب دعماً اقتصادياً سريعاً لكنه قد يؤدي إلى عزلة إقليمية وضغوط غربية خانقة. بالمقابل، أظهرت تجارب بلدان مثل السنغال وساحل العاج أن الانخراط الكلي في التحالف الغربي يعيد إنتاج التبعية للمستعمر السابق. لذا كان الخيار الموريتاني هو البحث عن منطقة وسطى تحافظ على هوامش الاستقلالية وتمنح للدولة الجديدة فرصة للمناورة.(٢١)

ثانياً:**موقف موريتانيا من حركة عدم الانحياز**لقد جاء تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ في مؤتمر بلغراد ليمنح الدول الإفريقية والعربية الحديثة الاستقلال فرصة جديدة للتعبير عن استقلالها الجماعي بعيداً عن ثنائية الحرب الباردة. وقد مثلت هذه الحركة بالنسبة لموريتانيا خياراً طبيعياً، لأنها كانت تنسجم مع توجهاتها في الحياد الإيجابي، وتوفر لها مظلة دولية تتيح تعزيز شرعيتها واستقلالها السياسي. ورغم أن موريتانيا لم تكن من الأعضاء المؤسسين، إلا أنها سعت منذ البداية إلى الانخراط في أجواء هذه الحركة، وأكدت التزامها بمبادئها التي تقوم على رفض الانحياز لأي معسكر، والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدعوة إلى التعاون بين دول الجنوب[22].إن حركة عدم الانحياز مثلت بالنسبة لموريتانيا أكثر من مجرد إطار دبلوماسي، بل كانت وسيلة عملية للحصول على دعم سياسي في مواجهة الضغوط الإقليمية، خاصة الموقف المغربي الذي شكك طويلاً في شرعية الدولة الموريتانية. فبفضل انخراطها في هذه الحركة، تمكنت نواكشوط من كسب تأييد واسع من الدول الإفريقية والآسيوية، ما عزز مكانتها في الأمم المتحدة وساعدها في تثبيت وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة. ومن هنا يمكن القول إن عدم الانحياز لم يكن مجرد شعار بالنسبة لموريتانيا، بل كان خياراً استراتيجياً فرضته طبيعة موقعها الجيوسياسي وحاجتها الماسة إلى شبكة دعم دولية تضمن بقاءها.(٢٣)

ثالثاً: **الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاساته على السياسة الخارجية الموريتانية** لا يمكن فهم السياسة الخارجية الموريتانية في فترة الستينيات دون التوقف عند الصراع العربي الإسرائيلي الذي هيمن على أجندة المنطقة وأثر بشكل مباشر على مواقف الدول العربية والإسلامية كافة. ورغم أن موريتانيا لم تكن حينها عضواً في جامعة الدول العربية، إلا أنها كانت تنتمي ثقافياً وحضارياً إلى الفضاء العربي والإسلامي، وكان عليها أن تتبنى مواقف منسجمة مع هذا الانتماء، خاصة وأن الرأي العام الموريتاني كان يتابع عن كثب ما يجري في فلسطين. لقد شكلت حرب يونيو ١٩٦٧ منعطفاً مهماً، إذ دفعت العديد من الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل تضامناً مع العرب. ورغم أن موريتانيا لم تكن قد أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا أنها تبنت خطاباً داعماً للحقوق الفلسطينية، معتبرة أن القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من قضايا التحرر الوطني التي تؤمن بها.

إن هذا الموقف لم يكن محض عاطفة أو مجاملة، بل كان جزءاً من حسابات السياسة الخارجية الموريتانية التي كانت تدرك أن أي تقارب مع إسرائيل سيضعها في عزلة داخل محيطها العربي والإفريقي على حد سواء. وقد عزز هذا التوجه لاحقاً خيارات موريتانيا في السبعينيات عندما انضمت رسمياً إلى جامعة الدول العربية، إذ وجدت نفسها أكثر التزاماً بالوقوف في صف القضية الفلسطينية ضمن الإجماع العربي. وفي هذا السياق، لعبت الصين

الشعبية دوراً داعماً، حيث كانت من أبرز القوى الدولية التي وفرت سنداً سياسياً للفلسطينيين، وهو ما جعل نواكشوط تجد في بكين شريكاً منسجماً مع توجهاتها القومية والإسلامية.(٢٤)

رابعاً: **التداخل بين السياق الدولي والإقليمي واثره على السياسة الخارجية الموريتانية** اتسم الموقف الموريتاني في كيفية توظيفه لهذه الظروف الدولية والإقليمية لصالحه. ففي فترة الحرب الباردة، لم تكن موريتانيا مجرد تابع لفرنسا كما قد يُتصور، بل حاولت أن تستفيد من هامش المناورة الذي أتاحته ثنائية القطبين. ومن خلال خطابها المساند لحركات التحرر، وانفتاحها على الصين الشعبية، وانضمامها لمنظمة الوحدة الإفريقية، وميلها التدريجي نحو الانتماء العربي، استطاعت أن تؤسس لسياسة خارجية متعددة الأبعاد تمنحها مرونة في التعامل مع مختلف التحديات. إن هذا التوازن لم يكن سهلاً بطبيعة الحال، لكنه منح موريتانيا مكانة أكبر مما تسمح به مواردها المحدودة[25].لقد كان الاعتراف بالصين الشعبية عام ١٩٦٥ مثالاً واضحاً على قدرة نواكشوط على استثمار السياق الدولي لصالحها. فبينما كانت واشنطن وباريس تسعيان لعزل بكين، قررت موريتانيا أن تنفتح عليها، في خطوة منحتها دعماً سياسياً مهماً من كتلة واسعة من الدول الآسيوية والإفريقية. وفي المقابل، استفادت بكين من هذا الاعتراف لتعزيز حضورها في شمال إفريقيا وغربها، ما جعل العلاقة الموريتانية الصينية انعكاساً للتداخل الوثيق بين العوامل الدولية والإقليمية.(٢٦)

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للعلاقات الموريتانية الصينية ١٩٦٥-١٩٧٥

لقد شكّل منتصف ستينيات القرن العشرين منعطفاً حاسماً في مسار العلاقات الدولية في القارة الإفريقية والعالم العربي على حد سواء. ففي تلك الفترة كانت موجة الاستقلال الوطني تجتاح إفريقيا من أقصاها إلى أقصاها، كما كانت حركة التضامن بين شعوب الجنوب (افريقيا ،اسيا،أمريكا اللاتينيه)تتعزز في مواجهة الضغوط القادمة من المعسكرين الكبيرين. وموريتانيا التي لم يمض على استقلالها سوى سنوات قليلة، فكانت تبحث عن موقع آمن في النظام الدولي الجديد، يتيح لها تعزيز استقلالها السياسي عن فرنسا من جهة، وفي الوقت نفسه يتيح لها الانفتاح على شركاء جدد من جهة أخرى. وقد جاءت الصين الشعبية كخيار استراتيجي يعكس هذا التوجه، فهي دولة صاعدة تسعى إلى مدّ نفوذها في إفريقيا والعالم العربي، ودولة لا تمتلك ماضياً استعمارياً يثير المخاوف، بل على العكس تقدم نفسها كحليف حقيقي لحركات التحرر الوطني[27].لقد انطلقت العلاقات الدبلوماسية بين نواكشوط وبكين عام ١٩٦٥، وهو العام الذي يمكن اعتباره بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الموريتانية، إذ لم يكن الأمر مجرد قرار بروتوكولي لإقامة علاقات دبلوماسية، بل كان يعكس إرادة سياسية واضحة من جانب القيادة الموريتانية، وعلى رأسها **الرئيس المختار ولد داداه**، للانفتاح على الشرق ومغادرة دائرة الاعتماد الكامل على فرنسا. أما بالنسبة للصين، فقد رأت في اعتراف موريتانيا بها فرصة ثمينة لتعزيز حضورها في المغرب العربي وإفريقيا الغربية، في وقت كانت فيه بكين تبحث عن حلفاء جدد لكسر عزلتها الدولية المفروضة من الغرب، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين ظلوا يعترفون بتايوان ممثلاً شرعياً للصين حتى أوائل السبعينيات[28].لقد جاءت هذه الخطوة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية، من بينها تأثير الحرب الباردة، ونمو حركة عدم الانحياز، والصراع العربي الإسرائيلي الذي جعل الصين أقرب إلى الدول العربية التي كانت ترى في بكين حليفاً ضد الإمبريالية. ومن ثم فإن دراسة هذه المرحلة تقتضي النظر إلى العلاقات الموريتانية الصينية ليس باعتبارها مجرد صفحة ثنائية معزولة، وإنما باعتبارها جزءاً من لوحة أوسع، حيث تتداخل مصالح الدول الكبرى مع تطلعات الدول الصغيرة الساعية لتثبيت استقلالها.(٢٩)أولا:البدايات الدبلوماسية وأبعادها السياسية.إن قرار موريتانيا إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية عام١٩٦٥ كان قراراً استراتيجياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، لأنه مثل خروجاً تدريجياً من سيطرة الهيمنة الفرنسية، وفي الوقت نفسه عبّر عن رغبة حقيقية في الانخراط في سياسة خارجية أكثر استقلالية وتوازناً. ففي بداية الستينيات كان المشهد الدولي محتدماً إلى درجة أن أي خطوة دبلوماسية كانت تُحسب في جانب أحد المعسكرين. وقد سعت موريتانيا، رغم ضعف إمكانياتها وحداثة تجربتها السياسية، إلى أن تقدم نفسها كدولة قادرة على رسم خياراتها الخارجية دون وصاية مباشرة من باريس.إن الظروف التي سبقت هذا القرار تكشف أن موريتانيا لم تكن تتحرك في فراغ، بل كانت تتابع باهتمام مسار العلاقات الصينية الإفريقية والعربية منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، حيث أطلقت بكين خطابها الداعم لحركات التحرر الوطني، وأعلنت التزامها بمساندة الشعوب المستضعفة ضد الاستعمار. وقد لقي هذا الخطاب صدى كبيراً في إفريقيا التي كانت لا تزال غارقة في نضالها ضد القوى الاستعمارية الأوروبية، كما وجد تعاطفاً واسعاً في العالم العربي، خاصة بعد أن اعترفت مصر بقيادة جمال عبد الناصر بالصين الشعبية عام ١٩٥٦، لتصبح بذلك أول دولة عربية وإفريقية تكسر الحصار الدبلوماسي الغربي على بكين. هذا السياق شجع موريتانيا على التفكير في خطوة مشابهة، خاصة وأنها كانت بحاجة إلى تعزيز شرعيتها الدولية في مواجهة الموقف المغربي الرافض للاعتراف بها في بداية الاستقلال.(٣٠)لقد جاء الاعتراف الموريتاني بالصين في وقت كانت فيه بكين تخوض تحديا صعبا من أجل استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وهو المقعد الذي ظل محتلاً من قبل حكومة تايوان. وكانت الدول الإفريقية والعربية تمثل الكتلة التصويتية الأكثر أهمية بالنسبة للصين في تلك المعركة، إذ كانت

بكين تراهن على تضامن هذه الدول معها لإحداث التغيير داخل الأمم المتحدة. ومن هنا اكتسبت الخطوة الموريتانية أهمية خاصة، لأنها أضافت صوتاً جديداً إلى رصيد بكين، وفي المقابل حصلت نواكشوط على دعم سياسي ثمين من دولة كبرى كانت قد بدأت تجد لنفسها مكاناً متزايد الأهمية في المحافل الدولية.[٣١]إن البعد السياسي لهذا التقارب لم يكن أقل أهمية من بعده الدبلوماسي. فقد أرادت موريتانيا أن ترسل رسالة واضحة إلى فرنسا وحلفائها الغربيين بأنها لن تبقى أسيرة لسياسات باريس، بل إنها قادرة على فتح قنوات مع قوى أخرى منافسة. وهذا التوجه لم يكن موجهاً ضد فرنسا بشكل مباشر، لكنه كان نوعاً من الموازنة التي تمنح نواكشوط قدراً أكبر من الاستقلالية في اتخاذ قراراتها. في المقابل، كانت بكين ترى في نواكشوط فرصة لتعزيز حضورها في منطقة المغرب العربي، وللاقتراب أكثر من شمال غرب إفريقيا الذي كانت بعض دوله، مثل المغرب، لا تزال مترددة في الاعتراف بها آنذاك.[٣٢]لقد تزامنت هذه الخطوة مع تنامي نفوذ الصين في القارة الإفريقية بفضل سياستها القائمة على المساعدات غير المشروطة والمشاريع الرمزية ذات البعد الشعبي، مثل البعثات الطبية والتعليمية. ورغم أن حجم الدعم الصيني لموريتانيا في تلك الفترة كان محدوداً بالمقارنة مع دول إفريقية كبرى مثل الجزائر أو مصر، إلا أن رمزية العلاقة كانت أكبر بكثير من حجمها المادي، لأنها مثلت اعترافاً متبادلاً يفتح الباب أمام تعاون سياسي وثقافي واقتصادي في المستقبل. ولعل ما زاد من أهمية هذه العلاقة هو أن الصين كانت في تلك الفترة على خلاف واضح مع الاتحاد السوفيتي في ما عرف بالانقسام الصيني السوفيتي، وهو ما جعلها أكثر حرصاً على مدّ جسور التواصل مع الدول الصغيرة والمتوسطة لتعزيز موقعها في العالم الثالث.[٣٣]من جهة أخرى، فإن اختيار موريتانيا التوقيت الدقيق لإقامة علاقات مع بكين لم يكن أمراً عشوائياً، فقد جاء بعد أن رسخت نواكشوط وجودها الدبلوماسي في منظمة الوحدة الإفريقية منذ انضمامها إليها عام ١٩٦٣، كما كانت قد حصلت على عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٦١، ما منحها هامشاً أوسع للتحرك خارج دائرة النفوذ الفرنسي. وفي هذه المرحلة كانت القيادة الموريتانية تسعى إلى تنويع تحالفاتها الخارجية لمواجهة الضغوط المغربية، ولإثبات أن نواكشوط ليست مجرد تابع لفرنسابل دولة مستقلة قادرة على اتخاذ قرارات سيادية.[٣٤]لقد كان هذا الاعتراف أيضاً خطوة استباقية من جانب موريتانيا للانخراط في شبكة أوسع من التحالفات الدولية التي كانت الصين تعمل على بنائها في إطار حركات التحرر الوطني. وقد أدركت نواكشوط أن بكين ليست مجرد قوة آسيوية بعيدة، بل هي شريك محتمل يمكن أن يوفر دعماً سياسياً ومعنوياً، خاصة وأن الصين كانت آنذاك من أبرز المدافعين عن القضية الفلسطينية التي تمثل قضية محورية بالنسبة للعالم العربي والإسلامي. هذا التلاقي بين الموقف الصيني والموقف الموريتاني إزاء فلسطين أضفى على العلاقة الثنائية بعداً إضافياً عزز من مكانتها في المحيط العربي والإسلامي.[٣٥]

- **تأسيس السفارة الصينية في نواكشوط١٩٦٦دخلت العلاقات الموريتانية**

– الصينية بعد الاعتراف المتبادل بين نواكشوط وبكين عام ١٩٦٥، مرحلة جديدة من التطور العملي تمثلت في افتتاح السفارة الصينية في العاصمة نواكشوط عام ١٩٦٦، لتكون بذلك أول بعثة دبلوماسية صينية في منطقة المغرب العربي خارج الجزائر. وقد شكّل هذا الحدث تتويجًا لجهود دبلوماسية سابقة امتدت منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠، وسعت نواكشوط من خلالها إلى تنويع شركائها الدوليين وتأكيد استقلالها عن النفوذ الفرنسي الذي ظلّ مهيمناً على سياساتها الخارجية خلال السنوات الأولى من الاستقلال. في المقابل، كانت الصين الشعبية آنذاك تبحث عن توسيع نطاق حضورها في القارة الإفريقية وكسب حلفاء جدد يدعمون مواقفها في المحافل الدولية، لا سيما في معركتها لاستعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة الذي كانت تحتله حكومة تايوان.[٣٦]جاء افتتاح السفارة الصينية في نواكشوط تتويجًا لهذه الرؤية المشتركة، إذ وفّر وجود بعثة دبلوماسية صينية دائمة قناة اتصال مباشرة بين الحكومتين، وسهّل التنسيق حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء على الصعيد الثنائي أو ضمن الأطر متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. كما مثّل هذا الوجود الدبلوماسي خطوة رمزية بالغة الأهمية بالنسبة لبكين، لأنه أظهر قدرتها على اختراق ما كان يُعرف آنذاك بـ"الحزام الفرانكفوني[٣٧]" في إفريقيا الغربية، الذي ظلّ تقليدياً تحت التأثير الفرنسي. ومن هذا المنطلق، اعتُبر فتح السفارة الصينية في نواكشوط مكسباً دبلوماسياً لبكين ومؤشراً على نجاح سياستها الإفريقية القائمة على التضامن مع الدول النامية ورفض الهيمنة الأجنبية. لم يقتصر الدور الصيني على الجانب التمثيلي، بل اتخذت السفارة منذ تأسيسها طابعاً نشطاً في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، وتنظيم الزيارات الرسمية وتبادل الوفود. ففي أوائل السبعينيات، قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة رسمية إلى بكين، التقى خلالها عدداً من القادة الصينيين، وتم توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية شملت مجالات التعليم والصحة والتجارة. وقد كانت تلك الزيارة أول حدث دبلوماسي رفيع المستوى بين البلدين، وأسهمت في ترسيخ الثقة السياسية المتبادلة وتوسيع آفاق التعاون المستقبلي. كما تبعها إرسال بعثات فنية وتجارية موريتانية إلى الصين للاطلاع على التجربة التنموية الصينية، في وقت كانت فيه بكين تقدّم نفسها كنموذج للدول النامية الطامحة إلى التنمية المستقلة بعيداً عن النماذج الغربية.[٣٨]وفي المقابل، افتتحت موريتانيا بعثاتها الدبلوماسية في بكين بعد ذلك بسنوات قليلة، وهو ما منح العلاقات الثنائية طابعاً مؤسسياً أكثر استقراراً. فقد أصبح هناك تواصل دائم على المستوى السياسي، وتبادل للمعلومات والمواقف في القضايا الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالعالم الثالث

وحركات التحرر الوطني. كما ساهم وجود السفارتين في تسهيل العمل القنصلي وتنشيط التبادل الثقافي والتجاري، الأمر الذي منح العلاقة بعداً عملياً أعمق وأبعد عن الطابع الرمزي.فضلاعلى ذلك، لعبت السفارة الصينية في نواكشوط دوراً في دعم الصين إعلامياً وثقافياً داخل موريتانيا، من خلال تنظيم أنشطة ثقافية ومعارض فنية للتعريف بالحضارة الصينية ومواقفها السياسية، إلى جانب استقبال الطلبة الموريتانيين الحاصلين على منح دراسية في الجامعات الصينية. وقد كانت هذه الأنشطة جزءاً من ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الناعمة" التي اعتمدتها الصين في إفريقيا، والتي تهدف إلى بناء علاقات ودية طويلة الأمد قائمة على التفاهم والتقارب الثقافي، أكثر من كونها مجرد علاقة مصلحية آنية.يمكن القول في الختام إن تأسيس السفارة الصينية في نواكشوط شكّل منعطفاً محورياً في العلاقات الموريتانية – الصينية، إذ انتقل بها من مستوى الاتصال البروتوكولي إلى مستوى الشراكة السياسية والدبلوماسية المنظمة. وقد ساعد هذا التطور على ترسيخ حضور الصين في غرب إفريقيا والمغرب العربي، في حين مكّن موريتانيا من كسب حليف دولي مؤثر يدعم مواقفها في المحافل الدولية ويمنحها هامشاً أوسع من الاستقلالية في سياستها الخارجية. ومن ثمّ، يمكن اعتبار هذه الخطوة من أبرز إنجازات السياسة الخارجية الموريتانية في عقد الستينيات، ومن اللبنات الأساسية التي قامت عليها العلاقات الثنائية في العقود اللاحقة.(٣٩)**التعاون الاقتصادي** أولى مظاهر التعاون بين نواكشوط وبكين تمثّلت في تقديم الصين مساعدات فنية ومادية لموريتانيا، شملت مجالات الزراعة والصيد والبنية التحتية. أرسلت بكين في نهاية الستينيات بعثات من الخبراء الزراعيين والمهندسين للمساعدة في تطوير نظم الري والزراعة التقليدية في ضواحي نواكشوط، كما ساهمت في إعداد دراسات أولية لاستغلال الثروات المعدنية وعلى رأسها الحديد الخام في منطقة الزويرات.(٤٠)ففي المجال البحري، أبدت الصين اهتمامًا خاصًا بثروة موريتانيا السمكية، وقدّمت برامج لتبادل الخبرات في مجال الصيد البحري ومعالجة الأسماك، وهو ما عُدّ آنذاك دعمًا مهمًا لدولة تعتمد على البحر كمصدر رئيسي للدخل القومي.كما شملت المساعدات الصينية تقديم تجهيزات ومعدات زراعية وهبات من الآليات البسيطة، إلى جانب قروض ميسرة لتمويل بعض المشاريع الصغيرة ذات الطابع الإنتاجي، في وقت كانت المساعدات الغربية مشروطة ومحدودة. هذه الأنشطة وإن كانت متواضعة في حجمها، إلا أنها مثّلت باكورة تعاون اقتصادي قائم على مبدأ الندية وعدم التبعية السياسية، وهو ما انسجم مع توجه موريتانيا نحو تنويع شركائها الخارجيين.(٤١)**التعاون الثقافي** حرصت الصين على جعل الثقافة إحدى أدوات التقارب بين الشعبين، إدراكًا منها لأهمية البعد المعرفي في بناء العلاقات طويلة الأمد. فقد قُدمت منح دراسية للطلبة الموريتانيين للدراسة في الجامعات الصينية في تخصصات الهندسة والزراعة والطب، كما نظمت السفارة الصينية بعد افتتاحها في نواكشوط عدداً من الفعاليات الثقافية، وعروضاً فنية صينية لتعريف الموريتانيين بالثقافة الآسيوية.كما قامت الصين بإهداء مكتبة كلية الآداب في جامعة نواكشوط مجموعة من الكتب المترجمة إلى العربية والفرنسية حول تاريخ الصين وثقافتها، وهو ما ساهم في تعزيز التبادل الثقافي والفكري بين البلدين.(٤٢) وقد مثل هذا النشاط الثقافي خطوة رمزية تهدف إلى كسر الاحتكار الثقافي الفرنسي وتعريف المجتمع الموريتاني بنموذج حضاري مختلف يقوم على القيم الآسيوية والاعتماد على الذات. (٤٣)**المجال الصحي** :يُعدّ الجانب الصحي من أبرز محاور التعاون بين البلدين خلال تلك الفترة. ففي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، أرسلت الصين أول بعثة طبية إلى موريتانيا، ضمّت أطباء وممرضين صينيين عملوا في المستشفيات والمراكز الريفية.وجاءت الخطوة الأهم عام ١٩٦٨ عندما تم **إنشاء "المستشفى الموريتاني – الصيني" في نواكشوط**، وهو من أوائل المشاريع الصحية المشتركة التي أنشأتها الصين في إفريقيا الغربية. مثّل هذا المستشفى رمزًا حيًا للصداقة الموريتانية–الصينية، ووفّر خدمات طبية حديثة لم تكن متاحة في البلاد آنذاك، خاصة في مجالات الجراحة والطب العام والولادة. كما واصلت الصين إرسال بعثات طبية متخصصة بشكل دوري لتشغيل المستشفى وتدريب الكوادر المحلية، ما جعله أحد أهم رموز التعاون بين البلدين وأكثرها تأثيرًا في حياة المواطنين الموريتانيين. لقد تجاوز هذا التعاون البعد الإنساني إلى بعدٍ سياسي، إذ استخدمته الصين نموذجًا لما كانت تسميه "دبلوماسية الطب" التي تعكس التضامن مع الشعوب النامية وتقدم نموذجًا مغايرًا للمساعدات الغربية المشروطة.(٤٤)ثالثا:حدود العلاقة وتأثير المتغيرات الإقليمية والدوليةاتسم التعاون الموريتاني – الصيني خلال الفترة من ١٩٦٥ –١٩٧٥ بالطابع الايجابي، غير انه ظل محكوما بحدود موضوعية حالت دون تحولها إلى شراكة إستراتيجية واسعة النطاق. فمن ناحية، كانت القدرات الاقتصادية الصينية في تلك المرحلة محدودة للغاية، حيث كانت بكين لا تزال في طور التعافي من آثار السياسات الداخلية مثل **"القفزة الكبرى للأمام"** ١٩٥٨– ١٩٦١، التي هدفت الى تحقيق نهضه صناعية وزراعية سريعة ثم الثورة الثقافية، ما جعلها غير قادرة على ضخ استثمارات ضخمة في البلدان الإفريقية والعربية. ومن ناحية ثانية، كانت موريتانيا نفسها دولة صغيرة بموارد محدودة، الأمر الذي قلص من قدرتها على جذب مشاريع كبرى أو إقامة شراكات واسعة. وبذلك ظلت العلاقة بين البلدين محكومة بسقف معين لا يمكن تجاوزه، على الأقل في تلك المرحلة التاريخية.(٤٥)لقد كان السياق الدولي عاملاً حاسماً في رسم حدود العلاقة، حيث شهدت الفترة (١٩٦٥ –١٩٧٥)تحولات كبرى على صعيد الحرب الباردة، أبرزها الانقسام الصيني – السوفيتي الذي جعل بكين أكثر حذراً في تحركاتها الخارجية، إضافة إلى الانفتاح الصيني على الولايات المتحدة ابتداءً من زيارة الرئيس

الأمريكي **ريتشارد نيكسون (Richard NIXQN)** لبكين عام ١٩٧٢. هذا التحول جعل الصين تعيد ترتيب أولوياتها الدولية، فبينما ظلت إفريقيا والعالم العربي جزءاً من اهتمامها، إلا أن التركيز بدأ ينتقل نحو تحسين العلاقات مع الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتي. وقد انعكس هذا بشكل غير مباشر على العلاقات الصينية مع الدول الصغيرة مثل موريتانيا، حيث تراجع مستوى الدعم مقارنة بما كان عليه في النصف الثاني من الستينيات.[٤٦] أما على الصعيد الإقليمي، فإن الموقف المغربي من استقلال موريتانيا ظل عاملاً ضاغطاً يحد من خيارات نواكشوط، إذ كانت القيادة الموريتانية تخشى أن يؤدي أي تقارب كبير مع الصين إلى إثارة حفيظة بعض القوى الإقليمية التي كانت لا تزال تنظر بعين الريبة إلى الدولة الوليدة. كما أن انشغال العالم العربي بالصراع مع إسرائيل، خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، جعل القضية الفلسطينية تتصدر الأجندة الدبلوماسية، وهو ما دفع الصين إلى تكثيف دعمها للمنظمات الفلسطينية على حساب التركيز على علاقاتها الثنائية مع بعض الدول الإفريقية الصغيرة. ورغم أن موريتانيا استفادت سياسياً من هذا الموقف الصيني المؤيد لفلسطين، فإنها لم تكن في صدارة أولويات بكين مقارنة بدول أكبر مثل مصر وسوريا والجزائر.[٤٧]كما أن طبيعة الاقتصاد الموريتاني نفسه كانت تمثل قيداً بنيوياً على العلاقة. فموريتانيا لم تكن تمتلك سوقاً كبيرة يمكن أن تغري الصين باستثمارات ضخمة، كما أن بنيتها التحتية الضعيفة جعلت من الصعب تنفيذ مشاريع كبرى. وفي المقابل، كانت الصين تفضل توجيه مواردها المحدودة إلى دول إفريقية ذات وزن استراتيجي أكبر مثل (تنزانيا ،زامبيا) أو إلى دول عربية كبرى مثل مصر التي مثلت بالنسبة لبكين البوابة الأساسية إلى العالم العربي.[٤٨]ومع ذلك، فإن حدود العلاقة لا تعني فشلها، بل على العكس فقد نجحت في تحقيق أهدافها الواقعية في تلك المرحلة. فموريتانيا حصلت على دعم سياسي مهم من الصين في المحافل الدولية، واستفادت من بعض أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي، كما أن بكين كسبت صوتاً جديداً في الأمم المتحدة، ورسخت حضورها الرمزي في منطقة المغرب العربي وغرب إفريقيا. لكن المتغيرات الدولية والإقليمية وضعت سقفاً لهذه العلاقة، فلم تتحول إلى تحالف إستراتيجي شامل، بل ظلت في إطارها الرمزي والوظيفي حتى نهاية السبعينيات حين دخلت المنطقة كلها مرحلة جديدة من التحولات.[٤٩]

الخاتمة:

لقد أظهرت دراسة العلاقات الموريتانية – الصينية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ أنها لم تكن مجرد علاقات ثنائية عابرة، بل شكلت جزءاً من التحولات الكبرى التي عرفها النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة. فموريتانيا، الدولة الفتية التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠، كانت تبحث عن اعتراف دولي يرسخ وجودها ويمنحها شرعية في مواجهة التحديات الإقليمية، وفي مقدمتها الموقف المغربي المتحفظ على استقلالها. أما الصين الشعبية، فقد كانت تخوض معركة سياسية ودبلوماسية لكسر عزلتها الدولية وإثبات شرعيتها في مواجهة حكومة تايوان المدعومة غربياً، وفي هذا السياق وجدت في موريتانيا شريكاً جديداً يعزز حضورها في إفريقيا والمغرب العربي.

النتائج:

أولاً: يتضح أن الاعتراف الموريتاني بالصين الشعبية عام ١٩٦٥ جاء في إطار إستراتيجية مدروسة هدفت إلى تعزيز استقلالية السياسة الخارجية الموريتانية، وتأكيد قدرتها على الانفتاح على قوى دولية غير غربية، وهو ما ساهم في تقليص اعتمادها الكلي على فرنسا.ثانياً: نجحت الصين في استثمار هذا الاعتراف لتعزيز حضورها في المغرب العربي وغرب إفريقيا، حيث مثلت موريتانيا بالنسبة لها بوابة جديدة، وأحد الأصوات الداعمة في المحافل الدولية، خاصة في معركتها الطويلة لاستعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة.ثالثاً: أثبتت التجربة أن التعاون الاقتصادي والثقافي كان له بعد رمزي أكثر من كونه عملياً، إذ كانت المشاريع الصينية في موريتانيا محدودة النطاق، لكنها عكست التزاماً سياسياً وأخلاقياً من بكين تجاه حلفائها في العالم الثالث.رابعاً: لعبت العوامل الدولية، مثل الحرب الباردة والانقسام الصيني – السوفيتي والانفتاح الصيني على الولايات المتحدة مطلع السبعينيات، دوراً أساسياً في تحديد سقف العلاقة، ما جعلها تبقى في إطارها السياسي والرمزي دون أن تتحول إلى شراكة إستراتيجية شاملة.
خامساً: ساعدت هذه العلاقة موريتانيا على تعزيز مكانتها الدولية وكسب شرعية إضافية، لكنها في الوقت نفسه كشفت حدود قدرة الدول الصغيرة على الاستفادة الكاملة من التنافس بين القوى الكبرى إذا لم تمتلك مقومات اقتصادية قوية وبنية تحتية قادرة على استيعاب الاستثمارات.من الضروري أن تستفيد موريتانيا اليوم من دروس تجربتها مع الصين في الستينيات والسبعينيات، وذلك عبر بناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى تقوم على أساس المصالح المشتركة، بعيداً عن الارتهان أو التبعية لأي طرف.سادسا: ينبغي على صناع القرار في نواكشوط أن يدركوا أن التعاون الاقتصادي والثقافي مع الصين لا ينبغي أن يقتصر على البعد الرمزي، بل يجب أن يتحول إلى مشاريع ملموسة قادرة على دعم التنمية الوطنية وتوفير فرص عمل وتعزيز البنية التحتية.سابعا:على موريتانيا أن تتعامل بمرونة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وألا تكرر أخطاء الماضي التي جعلت العلاقة

بالصين محكومة بسقف دولي متقلب. فاليوم، مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، تتيح الظروف فرصاً أكبر لتحويل العلاقة إلى شراكة حقيقية قائمة على الاستثمار والتجارة.

المصادر

الكتب العربيه والمعربه:

- عباس، عبدالقادر .التحكيم التجاري الدولي وآثاره .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد ٢٩، ٢٠١٦م،.
- عبدالمعطي حسين، داليا .التزام المحكم بالإفصاح في التحكيم التجاري الدولي والداخلي: دراسة مقارنة .مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات – كلية الحقوق، مجلد ١٠، عدد ١، ٢٠٢٤م.ح
- الشناوي، عبد المجيد .التحكيم الدولي والداخلي .الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥م.
- شازيزا، مردخاي .العلاقات الاقتصادية الصينية مع موريتانيا في عصر مبادرة الحزام والطريق.*2021* .
- شفيق، محسن .التحكيم التجاري الدولي .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨م.
- عطية، عزام .حكم المحكمين في قانون الإجراءات المدنية .عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.
- جيهان ،عبدالسلام عباس، .العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية .مجلة الساسة والاقتصاد جامعة بني يوسف (مصر _٢٠٢٢).
- علي، حسام سيد عبدالرحيم .منازعات التجارة الدولية بين القضاء والتحكيم: دراسة مقارنة .المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد ٣٥، عدد ٢، (السعودية_٢٠١٩م.).
- ترفاس، نائلة .البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة الجزائر، ٢٠١٧م.)
- رضوان، أبو زيد .الضوابط العامة في التحكيم التجاري الدولي .مجلة جامعة الكويت، السنة التاسعة، العدد (١٢) (لكويت،–١٩٩٢م.)
- محمدن أمين، محمدو .المقاومة الثقافية في موريتانيا من خلال مؤسسة المحضرة .مجلة روافد، جامعة منوبة – المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، عدد ١٧، (تونس٢٠١٢م)
- ياهودا، مايكل .الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية ١٩٤٩–١٩٧٧ .ترجمة: (غير مذكور). لندن: دار وينفيلد ونيكلسون، ١٩٧٨م.

المجلات العلميه : العربيه

- أحمد، ولد الحسن، موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل، مجلة المستقبل العربي، مج ١٥، ع ١٥٩، (مركز دراسات الوحدة العربية–١٩٩٢)
- الأمين،ولد أنداري أحمد محمد، العلاقات الموريتانية – المغربية: محددات التواصل ومبررات القطيعة، مجلة المستقبل العربي، مج ٤٠، ع ٤٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨.
- المهداوي، فيصل شلال عباس ،العلاقات الموريتانية – الإيرانية: الدوافع وأشكال التعاون، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٤٢ الجامعة المستنصرية، –٢٠١٣
- بيرو، عبد الرحمن زكريا ، التنافس الصيني – الأمريكي في شرق إفريقيا: الحضور والدوافع، مجلة البحوث الأفريقية، مج ١٦، ع ١٥، ٢٠٢٣.
- قاسمي، محمد مسار التطور العلاقات الموريتانية الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع ٥٧، ٢٠٢٣
- صباح ،عبد العزيز ، علاقات الصين مع العالم العربي بعد مؤتمر باندونغ: نظرة عامة ١٩٥٥–١٩٧٥، مجلة *Entremons: UPF Journal of World History*، مج ٩، جامعة بومبيو فابرا، ٢٠١٧.
- هاريس ،لورانس سي. ، علاقات الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة دراسات فلسطينية، مج ٣، ع ٤،جامعة كاليفورنيا (برس–١٩٧٤).

الكتب الاجنبية

- Alsabah, A. (2017). China’s relations with the Arab world post Bandung conference: An overview 1955–1975. Entremons: UPF Journal of World History, 9(June), 1–19. Universitat Pompeu Fabra.
- Handloff, R. E. (Ed.). (1990). Mauritania: A country study (2nd ed.). Federal Research Division, Library of Congress.
- Harris, L. C. (1974). China’s relations with the PLO. Journal of Palestine Studies, 3(4), 124–146. University of California Press.

- Yahuda, M. (1978). The Middle East in China's foreign policy, 1949–1977. London: Weidenfeld and Nicolson.
- Mordechai Chaziza ،China Economic Relations with Mauritania in the Age of the Belt and Road Initiative ، The Journal for Interdisciplinary Middle Eastern Studies ،(٢٠٢١) ، ١، ٧، p،٨٦–٦٥ .

هوامش البحث

(1)Handloff, Robert E., Mauritania: A Country Study, Federal Research Division, Library of Congress, 1990, p. 15

(2) **أبو زيد رضوان** :الضوابط العامة في التحكيم التجاري الدولي، مجلة الحقوق والشريعة ، مج ١ ،ع ٢ ،السنة التاسعة.(جامعة الكويت– ١٩٧٧)،٤٥ص

(٣) ولد أنداري، أحمد محمد الأمين. العلاقات الموريتانية – المغربية: محددات التواصل ومبررات القطيعة، مجلة المستقبل العربي، مج ٤٠، ع ٤٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت– ٢٠١٨) ، ص. ٩٧

(4) **ترفاس نائلة** :البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة الجزائر– ٢٠١٧م) ، ص ٢٩

(٥) محمد قاسمي، مسار التطور العلاقات الموريتانية الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع ٥٧، (– ٢٠٢٣)، ص. ٤٤١

(6) جيهان عبدالسلام عباس :العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، ٢٠٢٢ ،مج١٦،ع١٥،م، (_٢٠٢٢)، ص ١٦٨.

(٧) ولد الحسن أحمد، موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل، مجلة المستقبل العربي، مج ١٥، ع ١٥٩، (مركز دراسات الوحدة العربية– ١٩٩٢)، ص. ٢٢

(8) ولد أنداري، أحمد محمد الأمين. العلاقات الموريتانية – المغربية: ، مج ٤٠، ع ٤٦٨، – ٢٠١٨) ، ص. ٩٧

(٩) فيصل شلال عباس المهداوي. العلاقات الموريتانية – الإيرانية: الدوافع وأشكال التعاون، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٤٢٣(العراق –٢٠١٣) ، ص. ١٢٠

(10) داليا عبدالمعطي حسين، التزام المحكم بالإفصاح في التحكيم التجاري الدولي والداخلي: دراسة مقارنة، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة مدينة السادات – كلية الحقوق، مجلد ١٠، عدد ١، (٢٠٢٤)، ص. ٢٤٩٨

(١١) مايكل ياهودا، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية ١٩٤٩–١٩٧٧، دار وينفيلد ونيكلسون، (لندن– ١٩٧٨)، ص. ٤٥

(١٢) عبد العزيز صباح، علاقات الصين مع العالم العربي بعد مؤتمر باندونغ: نظرة عامة ١٩٥٥–١٩٧٥، مجلة Entremons: UPF Journal of World History، مج ٩، (٢٠١٧–اسبانيا)، ص. ٣

(١٣) لورانس سي. هاريس، علاقات الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة دراسات فلسطينية، مج ٣، ع ٤، جامعة كاليفورنيا ،(برس١٩٧٤)، ص. ١٢٥

(١٤)ياهودا، المصدر السابق، ص. ٨٩

(١٥) عبد الرحمن زكريا بيرو، التنافس الصيني – الأمريكي في شرق إفريقيا: الحضور والدوافع، مجلة البحوث الأفريقية، مج ١٦، ع ١٥،(مصر– ٢٠٢٣)، ص. ١٧٠

(١٦)هاريس، المصدر السابق ، ص. ١٣٠

(١٧) عبد العزيز صباح، علاقات الصين مع العالم العربي بعد مؤتمر باندونغ: نظرة عامة ١٩٥٥–١٩٧٥، مجلة Entremons: UPF Journal of World History، مج ٩، (اسبانيا–٢٠١٧)، ص. ٨

(١٨)ياهودا، المصدر السابق ،ص. ١٤١

(١٩) روبرت إدوارد هاندلوف، موريتانيا: دراسة بلد، الطبعة الثانية، قسم الأبحاث الفدرالي، (واشنطن١٩٩٠)، ص. ٢١

(٢٠) **عباس عبدالقادر**، التحكيم التجاري الدولي وآثاره، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة زيان عاشور ، عدد ٢٩، (جلفه –٢٠١٦)، ص. ٢٣.

(٢١)أحمد، المصدر السابق ،ص. ٢٧

(22)**Mordechai Chaziza** ،China Economic Relations with Mauritania in the Age of the Belt and Road Initiative ،*The Journal for Interdisciplinary Middle Eastern Studies*،٨٦–٦٥ ص. ،(٢٠٢١ يناير) ،١ العدد ،٧ المجلد ،

(٢٣)قاسمي، المصدر السابق ، ص. ٤٤٤.

(٢٤)هاريس، المصدر السابق ،ص. ١٣٣

(25) حسام سيد عبدالرحيم علي، **منازعات التجارة الدولية بين القضاء والتحكيم: دراسة مقارنة**، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد ٣٥، عدد ٢، (٢٠١٩)، ص. ٢٧٦.

(٢٦)ياهودا، المصدر السابق ،ص. ١١٢

(27) محمدو محمدن أمين، **المقاومة الثقافية في موريتانيا من خلال مؤسسة المحضرة**، *مجلة روافد*، جامعة منوبة – المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، عدد ١٧، (تونس–٢٠١٢)، ص. ٨٧–١٢٢.

(28) ياهودا، المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢٩) عبد العزيز صباح، علاقات الصين مع العالم العربي بعد مؤتمر باندونغ: نظرة عامة ١٩٥٥–١٩٧٥، مجلة Entremons: UPF Journal of World History، مج ٩، جامعة بومبيو (فابرا، ٢٠١٧) ص. ٦

(٣٠)ياهودا، المصدر السابق ،ص. ٤٧

(٣١)بيرو، المصدر السابق، ص. ١٧٢

(٣٢)أحمد، المصدر السابق ، ص. ٢٥

(٣٣)هاريس،المصدر السابق، ص. ١٢٧

(٣٤)المهداوي،المصدر السابق ،ص. ١٢٢

(٣٥)ياهودا،المصدر السابق ،ص. ٩٣

(36)Kunczik, M. (1997). *Images of Nations and International Public Relations.* Lawrence Erlbaum Associates, New Jersey.

(٣٧) مصطلح "الحزام الفرانكفوني "يُقصد به في الدراسات السياسية والتاريخية:

هو نطاق من الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وظلّت بعد الاستقلال مرتبطة بفرنسا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وتشترك في استخدام اللغة الفرنسية كلغة رسمية أو إدارية.

وقد سُمّي هذا النطاق "فرانكفونياً "نسبة إلى *الفرانكفونية*، أي منظومة الدول الناطقة بالفرنسية والمنضوية ضمن النفوذ الثقافي والسياسي الفرنسي.

- ظهر المصطلح خصوصاً في سياق الحديث عن إفريقيا الغربية والوسطى، حيث سعت فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها بعد الاستقلال عبر شبكة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.
- لذلك يُستخدم تعبير "الحزام الفرانكفوني "للإشارة إلى مجموعة من الدول التي تشكّل منطقة نفوذ فرنسي متواصل تمتد من السنغال غرباً حتى تشاد ووسط إفريقيا شرقاً.
- يشمل هذا الحزام دولاً مثل :السنغال، ساحل العاج، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، موريتانيا (جزئياً) وغيرها.

(38)Lee, M. (2009). *China's Public Diplomacy: A Useful Smart Power.* ARI Working Paper Series No. 10, November.
(39)Kunczik, M. (1997). *Images of Nations and International Public Relations.* Lawrence Erlbaum Associates, New Jersey.
(40)Lee, M. (2009). *China's Public Diplomacy: A Useful Smart Power.* ARI Working Paper Series No. 10, November.
(41)Price, M. E., & Dayan, D. (2008). *Owning the Olympics: Narratives of the New China.* University of Michigan Press.
(42)Snow, N. (2009). *Persuader-in-Chief: Global Opinion and Public Diplomacy in the Age of Obama.* Nimble Books.
(43)Price, M. E., & Dayan, D. (2008). *Owning the Olympics: Narratives of the New China.* University of Michigan Press.
(44)Snow, N. (2009). *Persuader-in-Chief: Global Opinion and Public Diplomacy in the Age of Obama.* Nimble Books.

(٤٥). هاريس، المصدر السابق ، ، ص. ١٢٩

(٤٦)بيرو، المصدر السابق ،ص١٧٠

(٤٧)ياهودا، المصدر السابق ،ص. ١٣٣

(٤٨)هاندلوف، المصدر السابق ،ص. ٤٢

(٤٩)أحمد، المصدر السابق ،ص. ٢٩